

طريقا خارجا عن ما يخرج عن المدد الافعال التامة لانها موضوعه
نصفه وتقرير الفاعل عليها فكل من التسمية والتمتع والتمتع
والانتمتع ويعدو وانما جعلنا التفرقة لكونه في الموضوع
في الافعال التامة لانها لا تتصل بالفاعل حتى وانما هي في ذلك التفرقة
كالزمان في الكون والانتقال في الدوام ولا يستمر في بعضها ولو
الموضوع في جزئيات ذلك التفرقة فيقال كلمة مثلا موضوع
تفرقة لانها على حدة على وجه الانتقال في الزمان المانع كذا
كما فعلنا في الاشارة ان كل خبري تمام الموضوع لا يثبت الامام
موضوع في التفرقة خارجة عن شئ في الافعال التامة منها ولا يبعد
يجعل الامام في قول التفرقة الفاعل للفرقة لاصلة الموضوع ولا يشك
ان الفرض من وضع الافعال التامة التفرقة في ذلك التفرقة
بخلاف الافعال التامة فان الفرض من وضعها في جميع الافعال التامة
وكما عرفت خرجت عن حدها وقدرها لانها من مدد المدد
في قيد زائد لا يخرج الافعال التامة اصلا وهي في الافعال التامة
كانت وصاروا صرحا صريحوا صريحوا وظلوا باف وادنى وعادوا
ويخرج وما نذرك ما انك وما في باله وقيل باليخا وما به
وما دام وليب ولم يذكر بسببها من هو كان وصاروا ما دام
وليس في كل ما كان هو من بين الفعل لا يستغنى عن الخبر
والنحو انها غير محضه وقد يفرق بين كثير من الافعال التامة

الناقص

الناقص كما تقول قول الله تعالى اي تصيصة كانت وكل زيد
عالم اي كذا زيد علما وكما لو قد جاء في قوله ما جات حيا
فان تصيصة اسمها وواجب خبرها ما بان ويجوز ما جات و
بمعنى جات وفيها ضمير مقدم من الفاعل وهو الذي يمكن منه
على كذا يحتاج اليه واستفهامية والضمير في جات يعود اليها
وانما انت باعتبار خبر صلكك من كانت امن ومعناه ان جات
صارت حاجتك وجا ايضا فقد ناقصه في قوله اهدت شيرته
وقد عرفت اي صارت اشرفت كما انما عرفت ان مرجع تصيصة في اللزوم
ليس لا يتجاوز فاعله وقد الموضوع الذي استعمله العرب في
خلاف للفرقة خارجة عن الافعال التامة كان نحو من على اللزوم
الركبة من المتبادلة لا يعطى الخبر للاحاطة بالمتبادلة كما عرفت
اي معنى هذه الافعال في خبر الترتيب عليه كذا زيد خيل في
كنا الانتقال حكمه معناه اي الترتيب عليه من الخبر مستغنى
فلما دخل على الجملة الاسمية في زيد على وفاقومها والامر هو الا
الانتقال اعطى الخبر مجموعا من ذلك الانتقال وهو كون الخبر
مستغنى لا يقع هذه الافعال في الاو كونه في اعلو وتصيصة
للزوم في تشب بالفاعل بالفعول في توقف الفعل عليه كان
فيها قائما وكان يكون ناقصا كونه في خبره من الاسم بالزوم
اي كائنا في الخبر المانع فيهما من خبره لا في خبره من سابقه وقيل